المحاضرة الثّالثة و الرّابعة: جهود القدماء في تعليم النّحو و تيسيره (1و2)

تمهيد

شهد النحو العربي محاولات عديدة للتيسير عند العلماء القدامى في الجانبين النظري والتطبيقي، و تبدّى ذلك جليًّا على المستويين المذكورين ،كما نلمسه لدى **الجاحظ** في القرن الثالث الذي تحدّث في ضرورة تعلّم النّحو و طريقة ذلك، بما هو مماثل إلى حدّ كبير أقوال و آراء الدّارسين اليوم، حيث تفطّن إلى ما ينبغي أخذه و ما يجب طرحه من مسائل النّحو ، مشيرًا إلى ما توصّلت إليه نظريّات التّعلم الحديثة من قبيل العناية بالمرحلة التّعليمية و المستوى الإدراكي لمتعلّمي النّحو، حيث يقول: (أما النحو فلا تشغل قلب الصبي منه بقدر ما يؤديه إلا السلامة من فاحش اللحن، ومقدار جهل العوام في كتاب كتبه، وشعر إن أنشده، وشيء إن وصفه، وما زاد على ذلك فهو مشغلة عما هو أولى به من رواية المثل والشاهد والخبر الصادق والتعبير البارع) ، وقد وعى أئمة النحو وصية الجاحظ، فراحوا منذ عصره إلى العصر الحديث يضعون في النحو ملخصات ومتوناً للناشئة، وكتباً مطولة للمتخصصين، و مثل ذلك نجده في القرن الخامس الهجري مع **عبد القاهر الجرجاني** الذي راح يطالب بتنقية النحو من فضول القول، وتجاوز المسائل العويصة والمقاييس والتعليلات في معرض نقده لمن يطعن في النحو ويزهد فيه، ويأتي بمسائل لا فائدة كما جاء في قوله: (قلنا لهم: أما هذا الجنس فلسنا نعيبكم إن لم تنظروا فيه، ولم تعنوا به وليس يهمنا أمره).

ولئن كنّا بصدد الحديث عن جهود علمائنا الأجلّاء قديما في مجال تيسير النّحو ، فإنّ أهمّ المحاولات التي تفرض نفسها على الباحثين ليجدوا أنفسهم بحاجة إلى الاطّلاع على مضامينها:

كتاب التفاحة في النحو لأبي جعفر النحاس (ت338هـ) و قد وضع فيه القواعد الأساسة في النحو للناشئة فيما لا يتجاوز ست عشرة صفحة، اعتمد المؤلّف فيه مصطلحات كانت شبيهة بتلك التي

استعملها خلف الأحمر في مقدّمته، غير أنّ الثاني كان أكثر دقّة في الاحكام التي يتصدرها لبيان الوظائف النّحوية، و مما يلاحظ في الكتاب أنّه أبعد مسائل الصّرف و اقتصر على موضوعات النّحو، كما فعل خلف الأحمر أيضا[1].

وقد تضمّن الكتاب واحدا و ثلاثين بابا، عُني فيها ببيان العلامة الإعرابية التي هي الضابط في تقويم اللسان، تجنّب فيه المؤلف ذكر العللو الخلاف النّحوي، من مثل الفرق بين المعرب و المبني، و تقسيم علامات الإعراب إلى اصليّة و فرعيّة، و غيرها من الموضوعات المستغلقة الشّائكة[2] .

كتاب الجمل في النحو لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ت (340) وهو من الكتب التي حظيت بشهرة كبيرة وانتشار واسع لما يبدو عليه من الاتجاه إلى التيسير والبعد عن التعقيد والتعليلات الفلسفية، وعني فيه عناية ملحوظة بالشواهد القرآنية والشعرية والأمثال والأقوال المشهورة، حيث أورد ما يزيد على عشرين و مائة من الشّواهد القرآنية، وما يزيد على ستين و مائة بيت شعر، و اقتصر على حديثين شريفين فقط [3] و تظهر أهمية هذا الكتاب من خلال إشادة بعض أصحاب كتب التراجم ، ومنهم اليافعي الذي يقول : (**ولعمري إن كتاباً عظم النفع به مع وضوع عبارته وكثرة أمثلته هو جمل الزجاجي وهو كتاب مبارك ما اشتغل به أحد في بلاد الإسلام على العموم إلا انتفع به**)(4).

كتاب الواضح لأبي بكر الزبيدي الأشبيلي النحو ت(379هـ)، حيث عُني فيه بالجانب التطبيقي من

---

[1] ينظر، مبروك سعيد عبد الوارث، في صلاح النّحو العربي، ص41

[2] ينظر، عبادة محمد إبراهيم، النحو التّعليمي في التّراث العربي، ص46-48

[3] الزجاجي، الجمل في النّحو، تح: علي توفيق الحمد، ص18-19.

4-مرآة الجنان، تح: خليل منصور، ج2، ص249.

خلال إيراد الأمثلة الكثيرة التي تدور على الألسنة فيستعرضها بعناية، ويقوّم ما يحتاج إلى تقويم من التراكيب المستعملة، وكان حريصا على الالتزام بمنهج التيسير والسهولة بما يتناسب و مستوى المتعلمين الذهني و العلمي.

و لم يقتصر الزّبيدي في كتابه على الموضوعات النّحوية ، بل نظر إلى اللغة بعدِّها وحدةً متكاملة، فإلى جانب عنايته بالصرف و النّحو حظيت الصّوتيات باهتمامه أيضا (1).

محاولة ابن مضاء القرطبي، (ت 592هـ):

يعد ابن مضاء القرطبي صاحب أبرز دعوة لإصلاح النحو ظهرت في القرن السادس الهجري، ومع أنه قاض وفقيه ظاهري إلا أنّ له عناية فائقة بالنحو، ودراية واسعة وعميقة بدقائقه، فقد اطّلع على أمهات مصادره مثل الكتاب لسيبويه، وشرحه للسيرافي وغيرهما، واتجه إلى إدامة النظر في كتب النحو المشرقي، وغاص في أعماقها متأملاً ومفنداً وناقداً، ويهدف من ذلك إلى إصلاح النحو وتيسيره، ويبدو ابن مضاء من خلال كتابه الرد على النحاة عالماً مجتهداً وضع يده على مكمن الداء، وحاول أن يضع له العلاج الذي يراه شافياً، وأن ينقّي النحو من الشوائب التي لا يرى منها فائدة تحقيق الهدف من تعلّمه.

وأفصح عن ذلك بقوله: (**قصدي من هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يُستغنى عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه**) [1] .

المذهب الظاهري وتأثر ابن مضاء به:

من المعلوم أن المذهب الديني الذي كان شائعا في منطقة الأندلس هو المذهب المالكي والذي وصل إليها عن طريق عبد الملك بن حبيب السلمي الذي كان مالكيا وقد تفرد المذهب بالأخذ بالقرآن والسنة

1

والحديث دون بحث أو اجتهاد مفرط.

وتعود جذور المذهب الظاهري إلى داوود بن خلف البغدادي الذي لم يلبث أن خرج عليه وقد قوى دعائمه ووطد أركانه في المنطقة ابن حزم الذي كان ''أجمع أهل الأندلس قاطبة لعلوم الإسلام وأوسعهم مع معرفة مع توسعه في علم اللسان والبلاغة والشعر واليسر والجدل والمنطق''[1] فتمثل منهجه في الأخذ بظاهر النصوص ''ويكون بذلك قد سد باب الاستنباط بالقياس والتعليل فهو لا يأخذ إلا بالنصوص''[2] وله في ذلك نصوص من القرآن يستدل منها كقوله تعالى: ''**ما فرطنا من الكتاب في شيء**'' **(سورة الأنعام الآية 38)**

يعتمد منهج ابن حزم الظاهري على النصوص دون سواها لأنها معقولة المعنى في ذاتها دون التفكير في علة مستنبطة ولا يبحث في عللها وأفعال الله لا تعلل ولا يبحث عن علة في النص لأن البحث عن علة النص كالبحث في علة فعله تعالى ويقول ابن حزم في هذا الصدد ''إنما علينا طلب أحكام القرآن والسنن الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ ليس الدين في سواهما أصلا ولا معنى لطلبنا :هل أجمع على ذلك الحكم أو أختلف فيه[3].

ولهذا السبب نجد أن ابن حزم قد ثار بشدة على علل النحو لأنها '' كلها فاسدة لا يرجع منها شيء إلى الحقيقة البتة وإنما الحق في ذلك أن هذا سمع من أهل اللغة الذين يرجع إليهم في ضبطها

---

[1] المقري ، نفح الطيب ، تح : محي الدين عبد الحميد ، ج2 دار الكتاب العربي ، لبنان ، دت ، ص283

[2] لإمام أبو زهرة ، ابن حزم ، دار الفكر العربي ، بيروت ،1977، ص 421

[3] المصدر نفسه ص 259

ونقلها.'' [1]

ودليله على ذلك أنه يقال لمن قال : إنما سميت الخيل خيلا لأجل الخيلاء التي فيها ، وإنما سميت البازي بازيا لارتفاعه والقارورة قارورة لاستقرار الشيء فيها والخابية خابية لأنها تخبئ ما فيها إنه يلزمك في هذا وجهان ضروريان لا انفكاك لك منهما البتة : أحدهما : أن تسمي رأسك خابية لأن دماغك مخبوء فيه وأن تسمي الأرض خابية لأنها تخبيء كل ما فيها.''[2]

وعليه فإن الظاهرية تقوم على أن المصدر الفقهي هو ظواهر النصوص من الكتاب والسنة فلا رأي ولا إعمال للعقل في حكم من أحكام الشرع وليس في هذا المذهب قياس ولا استحسان ولا ذرائع.

أصول المذهب الظاهري:

1/ القرآن : وهو إما واضح بنفسه كأحكام النكاح والطلاق والمواريث ، وإما يحتاج إلى بيان من السنة كتفصيل المجمل في معنى الصلاة والزكاة والحج فتكون السنة بيانا مصداقا لقوله تعالى: ''وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم'' فمعاني القرآن قد تكون جلية وقد تكون مخفية فيختلف الناس في فهمها والتعارض بين نصوص القرآن ممتنع.

2/ **السنة** : وشرطها أن تكون متواترة قطعية الحجة وإما خبر الآحاد وهو يوجب العمل والاعتقاد وأما اجتهاد الصحابي فليس حجة في الدين.

3/ **الإجماع** : اضطربت الظاهرية في هذا الباب فيأخذ بما كان في عهد الصحابة فقط

---

[1] المصدر نفسه ، ص 432.

[2] ينظر : عبد اللطيف شرارة ، ابن حزم رائد الفكر العربي ، بيروت ، دت ، دط، ص124.

4/ **الاستصحاب** : ويقصد به بقاء الحكم بقاء الحكم المبني على النص إلى أن يأتي دليل نصي يغيره

ومما لا شك فيه أن تأثر ابن مضاء القرطبي بالظاهرية تجلى في معظم آراءه النحوية ويرى الدكتور بكري عبد الكريم أن ابن مضاء لم يكن متأثرا بهذا المذهب حيث قال: "**أنه عندما نقرأ كتاب الرد على النحاة قراءة فاحصة نجد أن ابن مضاء لم يكن مخلصا الإخلاص كله إلى المذهب الظاهري ذلك فإنه وإن ثار على بعض أصول النحو العربي كما ثار الظاهريون على أصول الفقه لم يدع إلى إلغاء القياس والعلل مثلا**" [1] إلا أنه لا يخفى على من يروم التنقيب في كتاب الرد على النحاة تأثر ابن مضاء بهذا المذهب وكذلك دعوته إلى ترك العلل الثواني والثوالث والقياس وإلغاء نظرية العامل والعديد من الآراء النحوية التي نلتمس فيها الكثير من إيحاءات المذهب الظاهري الذي خرج به عن مألوف أهل العربية.

ومهما يكن من أمر لا نستطيع أن ننفي أن ابن مضاء قد استفاد من أراء الظاهرية في النحو والتي اتخذها سبيلا له لتيسر عملية تعلم النحو وتخفيف أثقاله على المتعلمين حسب رأيه. ومن القضايا النحوية التي تعرض لها ابن مضاء القرطبي في حملته على النحو المشرقي في كتاب الرد على النحاة والتي نراه قد تأثر فيها بالمذهب الظاهري:

1. التعليل النحوي

يظهر تأثر ابن مضاء بالظاهرية في خروجه عما قاله النحاة القدماء إذ العلل عندهم تقسم إلى ثلاثة أقسام علل تعليمية تقوم على التعليل بهدف التعليم بالدرجة الأولى كقولنا "إن زيدا قائم" إن قيل بم نصبتم زيدا قلنا بأن لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر أما العلل القياسية فهي أن يسأل سائل عن علة

[1] بكري عبد الكريم ن ابن مضاء وموقفه من أصول النحو العربي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر1984، ص 37

نصب زيد بأن في قولنا ''إن زيدا قائم'' والجواب في ذلك أن يقال : لأن إن وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول فحولت عليه وعملت عمله وأما الجدلية فمثال ذلك أن يقال : فمن أي جهة شابهتموها ؟ أ بالماضية أم المستقبلة ؟ أ بالماضية أم الحادثة ؟ وهل شبهتموها بما قدم فاعله على مفعوله لأنه هو الأصل ؟

وكما سبق ذكره فقد استغنى ابن مضاء عن العلل الثواني والثوالث وأقر العلة الأولى (التعليمية) لإفادتها وذلك أن العلل الأولى تحصل تمام المعرفة بها بالنطق على سجية العرب أما الثواني والثوالث مستغنى عنها في عملية تعلم النحو بل ضرب من الفلسفة وضرب ابن مضاء العديد من الأدلة على ذلك حيث قال: ''ومما يجب أن يسقط في النحو العلل الثواني والثوالث وذلك من سؤال السائل عن زيد من قولنا: قام زيد لما رفع فيقال: لأنه فاعل وكل فاعل مرفوع . فيقول : ولما رفع الفاعل فيقول فالصواب أن يقال له هكذا نطقت به العرب.''[1]

ونستشف من قول ابن مضاء أن العلل الثواني والثوالث لا تنفع في شيء ولا يضر متعلم النحو في عدم معرفتها في شيء '' ولو أجبت السائل عن سؤاله (لم رفع الفاعل ؟) بأن تقول له للفرق بين الفاعل والمفعول فلم يقنعه وقال : فلم لم تعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول قلنا له: لأن الفاعل قليل والمفعولات كثيرة فأعطي الأثقل الذي هو الرفع للفاعل وأعطي الأخف الذي هو النصب للمفعول ليقل في كلامهم ما يستثقلون ويكثر في كلامهم ما يستخفون فلا يزيدون ذلك علما بأن الفاعل مرفوع

وعليه فإن تأثر ابن مضاء بالحركة الظاهرية واضح في استغناءه عن العلل القياسية والجدلية (الثواني والثوالث) إلا العلة التعليمية التي أقر بها ودعا إليها.

---

[1] ابن مضاء القرطبي ، الرد على النحاة ، ص 101.

2. القياس

استفاد ابن مضاء من المنهج الظاهري في قضية القياس التي استمدها من هذه المدرسة التي ترفض القياس جملة وتفصيلا "ويرونه باطلا في استنباط الأحكام كما يأخذونه بحجج العقول ويثبتون أحقيتها إلى إقرار الحقائق ويعتمدون عليها في البيان والإثبات."[1]

ويرى ابن مضاء أن القياس قد اكتسب صبغة فلسفية كنتيجة لتأثير الثقافات الأجنبية في الفكر الإسلامي فهو يرفض كل قياس لا يؤديه الاستعمال اللغوي المطرد ولا تدعمه النصوص المتواترة عكس ما فعله النحاة الذين انصرفوا عن الاستعمال السوي للغة ما دامت حركات الإعراب تعود بالدرجة الأولى للمتكلم نفسه لا شيء غيره فلماذا نلجأ إلى هذه الأقيسة البعيدة الشاذة.[2]

فالأسس التي أقام عليها النحاة نظرتهم إلى القياس غير صحيحة في نظر ابن مضاء لأنها غير مستوفية لشروط القياس وأركانه المقيس عليه وهو المسموع من كلام العرب ويكون إما مطردا في القياس والاستعمال جميعا وإما مطردا في القياس شاذا في الاستعمال أو مطردا في الاستعمال شاذا في القياس أو شاذا في القياس والاستعمال معا، ومن أركان القياس أيضا المقيس الذي يعتبر الركن الثاني في القياس وأهميته تكمن في أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب والركن الثالث في القياس هو الحكم وهو جواز القياس على حكم ثبت عند العرب ولم يتقبل فكرة التشبيه بشيء وعلة حكم الأصل غير موجودة في الفرع ولا يجوز قياس شيء على شيء حكمه معلوم ،إلا أن ابن مضاء لم يتوسع في موضوع القياس وفي مسائله فقد تناوله في بعض المواضع في كتابه، وذلك حين قال في باب التنازع " فإن قبل النحويون ولم يذكروا في هذا الباب إلا الفاعل والمفعول والمجرور وهنا معمولات كثيرة على مذهبهم

---

[1] عبد اللطيف شرارة ن ابن حزم رائد الفكر العربي ، ص73.

[2] ابن مضاء القرطبي ، الرد على النحاة ، مصدر سابق، ص87

كالمصادر والظروف والأحوال والمفعولات أو لا تقاس؟ على قوله: وإلا أظهر القياس شيء من هذا المسموع إلا أن يسمع كما سمع في تلك.''[1] ويتضح من خلال هذا القول أن ابن مضاء يقر القياس بشرط أن يؤديه السماع ويرفضه عندما يختلف عنه.

ويعترض ابن مضاء مرة أخرى عن القياس وذلك في ذهابهم إلى أن الأسماء غير المنصرفة تشبه الأفعال في أنها فروع كما أن الأفعال فروع بعد الأسماء فإذا كان في الفعل علتان أو واحدة تقوم مقام علتين منع الاسم من الصرف وقد ذهبوا إلى أن الفعل منع التنوين لثقله وأنه قيل في الاسم لخفته وكثرة استعماله وإنما منعت هذه الأسماء من الصرف لأنها نقلت فمنعت كما منع الفعل من التنوين وصار الجر تبعا له كهذه الأقييسة التي أقامها النحاة [2] فوجد أن الأسماء هي التي شابهت الأفعال في الإعراب ولم تمنع من الإعراب عكس ما ذهب إليه النحاة الذين يعدونها ''أفعالا ضارعت الأسماء فأعطيت الإعراب''[3]

3. العامل النحوي

دعا ابن مضاء القرطبي إلى إلغاء نظرية العامل التي اعتبرت الركن الأساسي الذي بنى عليه النحاة القاعدة النحوية حين لاحظوا أن الكسرة تلحق الكلمة إذا سبقت بحرف من حروف الجر، أو كان ما قبلها مضاف إليها أو كانت تابعة لما هو مجرور وتظل الكسرة ملازمة للكلمة ما دامت في أحد الأوضاع السابقة الذكر فارتضى النحاة بأن الاسم يجر بحرف الجر أو بالمضاف أو بالتبعية واصطلح على تسمية ذلك بالعامل ليحصل التمييز بين '' إلى '' و''إن'' و'' لم'' إذ أن كل حرف من هذه الحروف العوامل

---

[1] ابن مضاء ، الرد على النّحاة، ص 159

[2] المصدر نفسه ص 109

[3] ينظر: أبو إسحاق الزجاج ، ما ينصرف وما لا ينصرف ، تح : هدى محمود قراعة ،القاهرة ،1971، دط ، ص4

يترتب عليه حركة إعرابية معينة للكلمة التي تليه ليغدو العامل في النحو العربي دالة توضح مقاصد العرب في كلامهم ويعصم اللغة من اللحن والانحلال كذلك.

واعتبر العامل بمثابة الضابط للكلمات حسب ما تمليه معاني الكلام للوصول إلى الحركة المطلوبة والضبط الصحيح للأداء الكلامي. وقد استنبط العلماء لنظرية العامل أصولا وقواعد باعتبارها النواة الأساسية في النحو والتي نلخصها فيما يلي:

1- الأسماء تحمل على الفعال في العمل لأنها معربة في الأصل ، وإنما عملت بض السماء لأنها شابهت الأفعال والحروف

2- الحروف منها العامل ومنها غير العامل، فالحروف العاملة هي المختصة بالاسم أو بالفعل أو التي حملت على الفعل او غيرها فلا عمل لها

3-كل جماعة في العوامل تشابهت في العمل تكون أسرة واحدة كباب (إن) وباب (كان)

4-إن طلب عاملان معمولان لا واحد كان لأحدهما العمل في اللغة و للآخر العمل في المعنى كما هو الحال في باب التنازع.

5-ثمة عوامل واجبة الحذف ن ويستدل عليها غما بدليل لفظي كما في أن الناصبة للفعل المضارع ن وفاء السببية ، وأما بقرينة معنوية مثل المفعول .[1]

وقسم النحاة العوامل على قسمين :

- لفظية : وهي تضم الأفعال التي تعد الأصل في العمل ن والحروف والأسماء

[1] بكري عبد الكريم ، ابن مضاء وموقفه من أصول النحو العربي ، ص109

- معنوية : وهي تضم:

أـ العامل في المبتدأ والخبر وهو الابتداء

ب ـ العامل في المضارع المرفوع وهو وقوعه موقع الاسم أو تجرده من الناصب والجازم.[1]

وقد نشب خلاف بين مدرسة البصرة والكوفة حول وظيفة العامل وما يترتب عنها من مسائل عند التطبيق تمثلت في أن الكوفيين رفضوا العوامل المعنوية كما ذهبوا إلى أن العمل في نصب المفعول هو الفعل والفاعل معا وذهبوا كذلك إلى أن ما الحجازية لا تعمل في الخبر وإنما هو منصوب بحذف حرف الخافض وذهب البصريون إلى أن ما تنصب الخبر و ذلك أنها أشبهت ليس[2] بالإضافة إلى العديد من الخلافات التي لا يسعنا المقام لذكرها.

وكما سبق الذكر قد وقف ابن مضاء على نظرية العامل النحوي وقفة ظاهرية يسهل ربطها بمذهب ابن حزم الثائر الرافض لها حيث قال ابن مضاء "**قصدي في هذا الكتاب أن احذف من النحو ما يستغنى النحوي عنه وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه ... ومن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي وبعامل معنوي وعبروا بذلك بعبارات توهم في قولنا "ضرب زيد عمرا" أن الرفع الذي في زيد والنصب الذي في عمر أحدثه ضرب**"[3] فاتهم ابن مضاء النحاة بالخروج عن منطق العقل وذلك أن العامل النحوي ليس له وجود ولا يقول به عاقل "**و أما**

---

[1] مصدر نفسه ، ص 110.

[2] ينظر: ابن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، تح : محي الدين عبد الحميد ، القاهرة ، 1961، ص 78

[3] ابن مضاء القرطبي ، الرد على النحاة ، ص 87

القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضا فباطل عقلا وشرعا ولا يقول به أحد من العقلاء لمعان يطول ذكرها فيما القصد إيجازه منها أن شرط الفاعل أن يكون موجودا حينما يفعل فعله ولا يحدث الإعراب فيما يحدثه فيه إلا بعد عدم الفاعل فلا ينصب "زيد" بعد " أن" في قولنا " أن زيدا" إلا بعد عمل إن ... أما أن يفعل بإرادة كالحيوان وأما أن يفعل بالطبع كما تحرق النار، وتبرد النار ولا فاعل إلا الله عند أهل الحق... وأما العوامل النحوية فلم يقل بها عاقل لا ألفاظها ولا معانيها لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع."[1] ويتضح من هذا القول أن العوامل عند ابن مضاء غير ثابتة تحضر وتغيب وتتغير من حال إلى حال.

هذا ويعترض هذا الأخير على تقدير العوامل المحذوفة وعلى تقدير متعلقات المجرورات وعلى تقدير الضمائر المستترة والأفعال بالإضافة إلى اعتراضه على آراء النحاة في التنازع والاشتغال وفاء السببية وواو المعية.

[1] المصدر نفسه ، ص 87